

انا واما بان معنى ينشأ الاثر عنه كونه بحيث ينشأ الاصول
 النشأة كما يقوله الشيخ الامام وهو من عنابة بالعبارة والثالثة
 ذكر ان ترتب الاثر ناشئ عن الصحة وهي عبارة جمع الجوامع وهي
 سديدة واقبسة لا دخل عليها وفيها التنبية على دققة واما ذكره
 وهي الاشارة الى ان المانع اذا زال كالحيار عملت العلة عملها غير
 مستند عملها الى زول المانع فنقول مثالا اذا انفكت العين
 المرهونة قصر في المالك في العين لكونه مالكا ولا مانع لا لكونه
 مالكا ولا مانع لا لكونه مالكا غير رهن فليس عدم الرهنية
 جزا من العلة وانما هو شرط وهذا نافع في التفهيمات
 جدا ناهض بصرة المناظر في كثير من المباحث ما خوزه من تقديم
 الجبرور في قولنا وبصحة العقد المفتضى للمصر كما بيناه
 واما قولنا والعبارة اجزاؤها فالعبارة مجرور والعطف
 على صحة العقد اي وبصحة العقد اجزاؤها على حد
 قولنا وبصحة ترتب اثره والمعنى ان اجزا العبارة
 ناشئ عن صحتها كما قلناه في ترتب اثر العقود سواء نقول
 صحت عبارات اجزات واعلم انه لا يلزم من صحتها اجزاؤها
 سقوط القضاء بدليل صلاة من لم يجد ماء ولا ترابا فان
 الاصح انها صحيحة ومع ذلك لا نسقط وقد يقول القبيح انها غير
 مجزئة لانه يفسر الاجزاء بسقوط القضاء واما نحن فنفسره بالفعل الكافي
 لسقوط

لسقوط العبدية والضمير في به عائد على الفعل اي سقوط التقيد
 بالفعل وقولنا اي كفاية ما من سقوط التقيد تفسير للاجزاء
 الاجزا هو كفاية العبادة في سقوط التقيد بها فاذا كنت
 في صحة التقيد فهو الاجزا الناشئ عن الصحة واما قولنا
 وقيل اسقاط القضاء فهذا قول الفقهاء في الاجز وقد منا
 نظيره في صحة العبادة اسقاط القضاء وقولنا ويختص الاجزا
 بالمطلوب اعلم ان الاجزا لا يكون الا في العبادات بخلاف
 الصحة فانها تكون في العبادة وفي المعاملة واختلف
 الاصوليون بعد انفاقهم على اختصاص الاجزا بالعبادة
 في انها هل تعم كل مطلوب فيدخل الواجب والمندوب
 او يختص بالواجب فلا توصف المندوبات بالاجزا
 والاول المختار ونص الشيخ الاصمهاقي في شرح
 المحصول الثاني فقال لا يقال في المندوب انه مجزئ
 ولا غير مجزئ ويرده قوله صلى الله عليه وسلم
 لا تجزئ في الاضاحي مع ان الاضحية عندنا سنة والضمير في
 قولنا ويقابلها ما عائد على مطلق الصحة لاصحة العقود والاضحية
 العبادة واعلم ان لنا خلافا في ان البطلان وصف بقوم المهية
 الشرعية فيكون موضوعها هو علم من الصحيح والفايد والموافق
 للصحيح فقط وقد حققنا البحث عن ذلك في باب المسامحة من شر